الأزمات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق
دراسة تحليلية للمدة ٢٠١١-٢٠١٥

أ.د. عبدالرزاق حمد حسين
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
abidalhamad@yahoo.com

م.م. هدى رعد هاشم
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت
huda@yahoo.com

المستخلص:

تناولت الدراسة موضوع استراتيجي واقتصادي مهم جداً وهو دراسة الازمات التي تواجه القطاع الزراعي في العراق والذي يعتبر من القطاعات الاقتصادية المهمة والاساسية في أغلب اقتصاديات الدول وليس العراق فقط وما يواجه هذا القطاع من أزمات اقتصادية، وتأتي أهمية البحث من دراسة المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الزراعي ومحاولة رفع مساهمة هذا القطاع في المجال الاقتصادي حيث انطلقت الدراسة من فرضية مفادها عدم إيجاد حلول حقيقية وجذرية للمشاكل التي تعاني منها الزراعة في العراق والتي تحولت فيما بعد إلى ازمة كبيرة تواجه النشاط الزراعي، وقد أعطت الدراسة نتائج مهمة مطابقة للواقع الاقتصادي والزراعي في العراق خلال ما يأتي:

١. تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي وانخفاض نصيب الفرد من الناتج الزراعي خلال مدة الدراسة (٢٠١١-٢٠١٥).
٢. الأثر السلبي للانفتاح الاقتصادي على تطور القطاع الزراعي.
٣. عدم وجود سياسات وخطط اقتصادية صحيحة لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية وتطويرها في هذا القطاع.
٤. الانخفاض المستمر في معدل تكوين رأس المال الثابت وعدم توظيف إمكانيات المبادرة الزراعية بشكل صحيح.

وقد توصل الباحثان من خلال هذه الدراسة إلى عدة توصيات كان أهمها هو اعتماد سياسات علمية مدروسة لاسترداد السلع الزراعية بالإضافة إلى دعم وتطوير بنود المبادرة الزراعية لعام (٢٠٠٨). وزيادة حصة القطاع الزراعي من النفقات العامة.

الكلمات المفتاحية: التحليل الاقتصادي، الازمة الزراعية، الناتج المحلي.

Crises facing the agricultural sector in Iraq
Analytical study for the period 2011-2015

Prof. Dr. Abdul Razak Hamad Hussein
College of Administration and Economics
Tikrit University

Assist. Lecturer: Huda Raad Hashim
College of Administration and Economics
Tikrit University

Abstract:

The study dealt with a very important strategic and economic topic, which is the study of the crises facing the agricultural sector in Iraq, which is one of the important and essential economic sectors in most of the economies of countries, not only Iraq, and what this sector faces from economic crises.

The importance of the research comes from studying the problems and obstacles facing the agricultural sector and trying to raise the contribution of this sector in the economic field, where the study started from the hypothesis that lack of seriousness in finding real and radical solutions to the problems experienced by agriculture in Iraq, which later turned into a major crisis facing agricultural activity.

The study gave important results identical to the economic and agricultural realities in Iraq during the following:

1. The rate of the agricultural sector's contribution to the gross domestic product and national income decreased and the per capita agricultural output decreased during the study period (2011-2015).
2. The negative impact of economic openness on the development of the agricultural sector.
3. The lack of proper economic policies and plans to invest in and develop natural and human resources in this sector.
4. The continuous decline in the fixed capital formation rate and the potential of the agricultural initiative not been used properly.

The researchers reached through this study several recommendations, the most important of which was the adoption of well-studied scientific policies to recover agricultural commodities in addition to supporting and developing the items of the agricultural initiative for the year (2008). And increase the share of the agricultural sector in public expenditures.

Keywords: economic analysis, agricultural crisis, GDP.

المقدمة

يواجه القطاع الزراعي في العراق الكثير من التحيات والمشاكل التي أدت إلى خلق أزمات زراعية كبيرة كان من أهمها أزمة شحة المياه والانفتاح الاقتصادي وانخفاض مستوى الإنتاج وعلى الرغم من المحاولات التي تقوم بها الدولة من أجل النهوض بواقع القطاع الزراعي إلا أن هذه المحاولات لم تعطي نتائج جيدة على المدى الطويل وذلك بسبب عدم وضع خطط علمية مدروسة لحل المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي. ونظراً لما تسببه الازمات الزراعية من خسائر زراعية واقتصادية كبيرة حيث انها تفتقد للاستعداد المسبق للازمات وكذلك عدم إمكانية مواجهة الازمات اثناء حدوتها وتقليل خسائرها لذلك فأن العبء الأكبر والجهد الرئيسي في مواجهتها يقع على عاتق الدولة. إن التعامل مع هذه الازمات قبل واثناء وبعد حدوثها يتطلب نظاماً كاملاً من الاتصالات والمعلومات وقدرات قيادية عالية وبناء مناخ تنظيمي قادر على التنبؤ بالأزمات وسرعة التعامل معها والاستفادة من دروسها بعد حدوثها.

أهمية البحث: تأتي احميه البحث من ضرورة إيجاد حلول للمشاكل والأزمات التي تواجه القطاع الزراعي من أجل الوصول إلى حلول واقعية لرفع مساهمة هذا القطاع في المجال الاقتصادي واستغلال الموارد المتوفرة استغلالاً أمثل.

مشكلة البحث: واجه القطاع الزراعي في العراق العديد من الازمات والمشاكل الحاصلة بسبب عدم مقدرة هذا القطاع على سد الاحتياج المحلي من الموارد الغذائية. وتتبلور هذه المشكلة بشكل

أوضح عند طرح سياسات إصلاحية في هذا القطاع لم يكن لها أي أثر إيجابي نحو مواجهة أزمات هذا القطاع ومحاولة التغلب عليها.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها أن عدم إيجاد حلول جذرية للواقع الزراعي في العراق قد ولد الكثير من المشاكل المتراكمة التي تحولت فيما بعد على أزمة كبيرة تواجه النشاط الزراعي.

أهداف البحث: هدف البحث إلى:

١. دراسة وتحليل المؤشرات التي تناولها الباحثان من أجل معرفة وتحديد الازمة الزراعية.
٢. دراسة أهم المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي في العراق.
٣. تحليل دور وأهمية المبادرة الزراعية وأجمالي تكوين رأس المال الثابت على مواجهة الازمة الزراعية.

منهجية البحث: يعتمد البحث على أسلوب التحليل الاقتصادي في تحديد أبعاد المشكلة وأهتم بالجانب الوصفي لكثير من مفاصل البحث وتحليل البيانات المتوفرة لذلك.

هيكلية البحث: يتضمن البحث ثلاث مباحث رئيسية تناول المبحث الأول مؤشرات الازمات في القطاع الزراعي بينما ركز المبحث الثاني على المشاكل التي أدت إلى ظهور الازمات في القطاع الزراعي أما المبحث الثالث فقد تناول دور بعض المتغيرات الاقتصادية على الازمات الزراعية.

المبحث الأول: مؤشرات الازمات في القطاع الزراعي

اعتمدت الدراسة على بعض المؤشرات الاقتصادية والزراعية وتحليلها من أجل الوصول إلى اهم أسباب الازمة الزراعية التي يواجهها البلد وهذهِ المؤشرات هي:

١. **نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي:** بلا شك أن حسابات الناتج المحلي الاجمالي توضح مدى إسهام كل قطاع سواء كان خدمي أو انتاجي في تكوين الاقتصاد الوطني والقطاع الزراعي من القطاعات المهمة بالرغم من أنه لم يصل إلى مركز الصدارة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي بسبب ضخامة مساهمة القطاع النفطي. (رحيمة، ٢٠١٣: ٩٦).

إن نمو هذا المؤشر يعني انخفاض من معدلات البطالة واستقرار المستوى العام للأسعار ونجاح السياسة الاقتصادية التي تتبعها الدولة وذلك من خلال الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية المتاحة. (خزعل، ٢٠١٤: ٥٦).

الجدول (١): الناتج الزراعي ونسبة مساهمتهُ في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)/مليون دينار

السنة	الناتج الزراعي مليون دينار	الناتج المحلي الإجمالي مليون دينار	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي %
2011	6465656.3	142700217	4.53
2012	6019561.4	162587533.1	3.70
2013	7459173.9	174990175	4.26
2014	7309016	178951406.9	4.16
2015	4813210.7	183616252	3.98

المصدر: الجدول من أعداد الباحثان بالاعتماد على تقارير وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (٢٠١١-٢٠١٥).

إن النظرة التحليلية للجدول (١) توضح مدى تذبذب قيمة الناتج الزراعي بالإضافة إلى الانخفاض المستمر فيه متمثلاً بتدني نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغت اعلى نسبة لمساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠١١ وكانت (٤,٥٣%) ثم انخفضت إلى (٣,٧٠%) عام ٢٠١٢. وبعدها ارتفعت إلى (٤,٢٦%) عام ٢٠١٣ ويرجع ذلك إلى تحسين ظروف الزراعة وزيادة الدعم المقدم من قبل الدولة وبالتالي فأن ذلك أدى إلى زيادة نسبة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي (السامرائي،٢٠١٨، ٥٣). أما في عام ٢٠١٤ وما بعدهِ فأننا نجد أن الناتج الزراعي في انخفاض نسبي مقارنة بالسنوات التي سبقت عام ٢٠١٤ وهذا بسبب السياسات الاقتصادية والزراعية غير المناسبة ومن أهم هذه السياسات هي سياسية الاستيراد العشوائية وعدم حماية المنتج المحلي من إغراق البضائع (الهاشمي، ٢٠١٨).

٢. **نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي:** أصبح من الضروري في العراق أيجاد مصادر أخرى للدخل القومي وتطوير القاعدة الانتاجية وذلك من خلال تقديم الدعم الحكومي لجميع القطاعات الانتاجية في العراق وأتباع سياسة تنويع مصادر الدخل والتي تعرف بأنها (ارتفاع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية من أجل أيجاد قاعدة اقتصادية قادرة بمقوماتها الذاتية على استغلال الموارد البشرية وغير المباشرة المتاحة). (كاظم وعلي ٢٠١٦، ٣٧٦)، ومن اهم الاسباب الموجبة لتنوع مصادر الدخل هو التقلب المستمر في أسعار النفط والذي يؤثر على دخل الدولة وأنفاقها العام لذا توجب دراسة القطاع الزراعي واهم المعوقات التي تواجههُ حيث أن تطوير الزراعة يؤدي إلى تطوير القطاعات الاخرى وسد احتياجاتها من المواد الاولية التي يوفرها القطاع الزراعي للصناعات التحويلية.

الجدول (٢): الناتج الزراعي ونسبة مساهمته في الدخل القومي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)/ مليون دينار

السنة	الناتج الزراعي (مليون دينار)	الدخل القومي (مليون دينار)	نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الدخل القومي
2011	6465656.3	192237070.3	3.36
2012	6019561.4	227221851.2	2.64
2013	7459173.9	243518658.5	3.06
2014	7309016.0	237554034.2	3.07
2015	3707519.2	187486415.2	1.97

المصدر: الجدول اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (٢٠١١-٢٠١٥).

نلاحظ من الجدول (٢) ان نسبة مساهمة الناتج الزراعي في الدخل القومي في إنخفاض مستمر مع تقدم السنوات حيث بلغت أعلى قيمة له عام ٢٠١١ بنسبة (٣,٣٦%) وهذا الانحفاض المستمر لهُ عدة أسباب أهمها: (الحيدري، ٢٠١٤: ٧)

- ❖ سياسة الاغراق الزراعي وعدم فرض الضرائب على المنتجات الزراعية المستوردة.
- ❖ انخفاض الدعم الذي تقدمه وزارة الزراعة في مكافحة الآفات الزراعية.
- ❖ عدم وجود مختبرات زراعية متطورة يمكن من خلالها تطوير النماذج الجينية للبذور.

٣. **نصيب الفرد من الناتج الزراعي:** يلعب القطاع الزراعي دوراً مهماً في توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الاساسية للتنمية الاقتصادية من خلال التوسع في تصدير المنتجات الزراعية، ويعتبر القطاع الزراعي أداة جدية لتشغيل اليد العاملة الفائضة وبالتالي التقليل من نسبة البطالة المتفاقمة في العراق ومن ثم خلق دخول جديدة تساهم في زيادة الانتاج بالإضافة إلى تنمية القطاع الزراعي الذي يعد ذو أهمية استثنائية لأنه القطاع المسؤول المباشر على النشاط الاقتصادي التنموي. ويمكن بيان نصيب الفرد من الناتج الزراعي من خلال الجدول (٣).

الجدول (٣): نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

السنوات	الناتج الزراعي بالأسعار الثابتة/مليون دينار	عدد السكان/بالألف	نصيب الفرد من الناتج الزراعي/بالدينار
2011	6465656.3	33338	193.9
2012	6019561.4	34208	175.9
2013	7459173.9	35096	212.5
2014	7309016	36005	203
2015	3707519.2	36934	100.3

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة الخطيط/ الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات (٢٠١١-٢٠١٥).

ونلاحظ من الجدول (٣) أن نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي لم يشهد ارتفاع إلا عام ٢٠١٣ وذلك بسبب سياسة الدولة بدعم القطاع الزراعي. وبصورة عامة فأن نصيب الفرد من الناتج الزراعي في انخفاض مستمر حيث بلغ أقل قيمة لهُ عام ٢٠١٥ حوالي (١٠٠) دينار عراقي وذلك بسبب سوء الاحوال الزراعية والاهمال الذي اصاب القطاع الزراعي والذي تسبب في اعتماد الدولة على الاستيراد لَسَدِّ النقص الحاصل وتقليل الاعتماد على الانتاج الزراعي المحلي لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة الى ان القطاع الزراعي لم ينل الاهتمام والعناية اللازمة عند القيام بمشاريع التنمية الاقتصادية بسبب الاعتقاد السائد بأن التنمية في القطاع الصناعي هو العامل الفعال في التنمية الاقتصادية ولهذا السبب فقد أهتمت الدولة بالقطاع الصناعي وأهملت القطاع الزراعي ولا ننسى أيضاً الحروب وتأثيرها على القطاع الزراعي. (سالم، ٢٠١٦: ٥٦).

المبحث الثاني: المشاكل التي أدت إلى ظهور الازمات في القطاع الزراعي

أعطت مؤشرات وجود الازمة الزراعية التي تناولنا تحليلها في المبحث الأول انطباعاً حقيقياً عن تراجع أداء هذا القطاع وهذا يعني أنهُ هناك مشاكل جدية وكبيرة تواجهه وهنا وجب علينا التحري بشكل دقيق وموضوعي حول هذهِ الاشكالات والتي يمكن تفصيلها بالآتي: (العزي، ٢٠١٠: ٣٢)

اولاً. مشكلة المياه: تروى أغلب الاراضي الزراعية في العراق من نهري دجلة والفرات أو شط العرب وتبلغ نسبة مساهمتهما في الارواء ما يقارب (٥,٥) مليون هكتار أي ما يعادل ٥٠,٢% من مجموع الاراضي المستخدمة للزراعة. ويسعى العراق إلى أنشاء مشاريع مائية استراتيجية مثل أنشاء الخزانات على الرغم من المعوقات التي تواجه هذه الخطط التنموية والتي سوف نستعرضها لاحقاً. (الراوي، ٢٠٠٧: ١٥٦).

الجدول (٤) الخزين المائي لنهري دجلة والفرات/مليار متر مكعب

السنة	كمية المخزون المائي/مليار متر مكعب
2011	50.4
2012	50
2013	47.9
2014	45.2
2015	40.7

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/قسم الاحصاء الزراعي.

ويبين الجدول (٤) أن حجم الخزين المائي لنهري دجلة والفرات للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) أخذ بالتراجع المستمر طيلة فترة الدراسة إذ بلغ عام ٢٠١١ حوالي (٥٠ مليار متر مكعب) وأخذ بالتراجع الملحوظ حتى وصل عام ٢٠١٥ إلى (٤٠,٧ مليار متر مكعب) أن انخفاض الخزين الإستراتيجي لمياه العراق لا بد أن يؤثر بشكل سلبي على أداء القطاع الزراعي وفي الوقت ذاته هناك أسباب رئيسية أدت إلى انخفاض هذا المخزون أهمها: (البدران، ٢٠١٥: ٣)

١. عدم تمكن العراق من التوصل إلى حلول إيجابية حول محاصصة المياه مع دول الجوار وخفض هذهِ الدول لكمية المياه التي كانت تعطى للعراق وأهم هذه الدول هي تركيا.
٢. عدم وجود تخطيط استراتيجي واضح وجدي للعراق حول استغلال المخزون المائي مثل أنشاء خزنات جديدة.
٣. صعوبة الحصول على مصادر جديدة للمياه والاعتماد على الري السيحي في أغلب المناطق.
٤. زيادة الطلب على المياه مع محدودية المعروض منهُ.
٥. الخلل في وسائل النقل عبر قنوات غير مبطنة ومكشوفة مما يضع حوالي ٣٠-٤٠% من المياه المنقولة، ويمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المحزون المائي في العراق في الجدول الآتي:

الجدول (٥): المشاكل التي تواجه المحزون المائي في العراق

ت	المشكلة	عدد المحافظات	الاهمية النسبية للمشكلة مقارنتاً بالمعوقات الاخرى
١	شحة المياه الخام من المصدر المائي	15	68.2
٢	تلوث مياه المصدر	8	36.4
٣	قدم الشبكات وتلفها	19	86.4
٤	أنتاج المشاريع لا يسد الحاجة	16	72.7
٥	شحة الادوات الاحتياطية والمواد الاولية	16	72.7
٦	قلة الكادر الفني المتخصص	20	90.9
٧	شحة وتذبذب الطاقة الكهربائية اللازمة	22	100
٨	تجاوز المواطنين على الشبكات	20	90.9
٩	ضعف وعي المواطن في ترشيد الاستهلاك	22	100

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً. الانفتاح الاقتصادي: إن عملية تحول سياسة البلد الاقتصادية من سياسة انتاج زراعي واسع وتحقيق الاكتفاء ذاتي إلى سياسة انفتاح اقتصادي واحدة من أهم المشاكل التي تواجه القطاع

الزراعي. أذ أن ألغاء إجراءات الحماية لقطاع الزراعي وفتح أبواب التجارة الخارجية عن طريق ألغاء التراخيص والرسوم الكمركية بالنسبة لأغلب المنتجات الزراعية المستوردة يعد أحد أسباب تدني واقع الزراعة في العراق، بلا شك أن مثل هذه الاجراءات من شأنها أن تعرض الانتاج الزراعي بنوعية النباتي والحيواني إلى منافسة شديدة من قبل السلع المستوردة التي تمتاز بكونها منخفضة التكاليف وعالية الجودة وهو ما تسبب في اختفاء العديد من المنتجات الزراعية المحلية من الاسواق العراقية وتعرض العديد من المنتجين العراقيين إلى خسائر وعزوفهم عن الانتاج (رحيمة، ٢٠١٢: ١٣-١١)، أن انضمام العراق إلى منطقة التجارة العالمية WTO يمكن عدها عقبة أخرى أمام تطور القطاع الزراعي حيث تصدت هذهِ الاتفاقية للحواجز التي وضعتها دول العالم أمام المنافسة الخارجية ونصت على تخفيض القيود الكمركية على السلع الزراعية وخفض التعريفات التي تفرض على واردات الدول الزراعية بنسبة ٣٦% خلال ستة أعوام من تاريخ انضمام الدولة المتقدمة للعضوية و ٢٤% للدول النامية خلال نفس الفترة. كما نصت الاتفاقية على تخفيض دعم الدول لأسعار السلع الزراعية بنسبة ٢٠% للدول المتقدمة وخلال فترة عشرة سنوات من تاريخ الانضمام وأمام هذه الاتفاقية التي ستعمل على سد العجز الموجود في كمية السلع الزراعية التي تعاني الكثير من المشاكل الادارية والفنية والتشريعية سوف تبقى معطلة جزئياً. (عبد الرزاق، ٢٠٠٨: ٧٩).

ثالثاً. تدني المستوى التكنلوجي: يمكن تعريف التكنلوجيا في القطاع الزراعي على أنها (كل ما يتعلق بتطبيق أو استخدام العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي من الآلات والبذور وأنظمة الري). أن من أهم أسباب تدني مستوى الانتاج الزراعي هو اعتماد هذا القطاع على الطرق التقليدية في الزراعة رغم المحاولات التي أجريت في العراق من أجل النهوض بالواقع الزراعي ويمكن تحديد أهم الاسباب التي أدت إلى تدني مستوى التكنلوجيا في القطاع الزراعي إلى: (العزي، ٢٠١٠: ٢٩).

١. أن أدخال التكنلوجيا في الزراعة يتطلب توفير تخصيصات مالية ضخمة.
٢. ضعف المستوى التعليمي للعاملين في القطاع الزراعي مما يعني صعوبة أدارة هذه التكنلوجية من قبل كوادر غير مؤهلة.
٣. أن استخدام التكنلوجيا يؤدي إلى تقليص استخدام الايدي العاملة وهذا يسبب ارتفاع معدلات البطلة في البلدان النامية ومنها البطالة المقنعة في القطاع الزراعي.
٤. احتكار التقنيات الحديثة من قبل البلدان التي تصدرها إلى البلدان النامية لحين ظهور أجيال جديدة من هذه التقنيات.

بالإضافة الى المشاكل التي ذكرت هناك العديد من المعوقات التي أدت إلى ظهور الازمات الزراعية وتفاقمها ومن أهم هذه المعوقات هي مشكلة الملوحة والتصحر حيث تشير الاحصائيات إلى أن ٧٥% من الاراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة وهذا يؤدي إلى زيادة مساحة الاراضي المتصحرة والتي تبلغ نسبتها ٣٨% من مساحة العراق الكلية. أن ارتفاع نسبة الملوحة هذه تعود إلى عدة اسباب أهمها: (شنجار، ٢٠٠٧: ١١)

١. ارتفاع درجة حرارة المياه بسبب ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف.
٢. عدم وجود مبازل كافية لتسريب المياه المالحة من الاراضي الزراعية.
٣. ارتفاع نسبة الملوحة في المياه الجوفية.
٤. سوء استخدام المياه في سنوات الوفرة من قبل الفلاحين.

٥. انخفاض المنسوب السنوي لنهري دجلة والفرات.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في العراق من أجل أنشاء مراكز البحث العلمي الزراعي ومن أجل تطوير التكنلوجيا. إلا أن الزراعة في العراق بحاجة إلى محاولات واسعة وخاصة في مجال التطور التقني من أجل تحسين كفاءة المحاصيل والنهوض بالزراعة العراقية وتطوير كفاءتها.

المبحث الثالث: دور بعض المتغيرات الاقتصادية في الازمات الزراعية

أولاً. المبادرة الزراعية: انبثقت مبادة الاصلاح الزراعي في بداية عام ٢٠٠٨ بتوجيه من رئيس الوزراء من أجل النهوض بواقع القطاع الزراعي. وأهم ما يميز هذه المبادرة بأنها شاملة لكافة مفاصل القطاع الزراعي وتعمل ضمن مدة أقصاها ١٠ سنوات من أجل بلوغ العراق مرحلة الاكتفاء الذاتي بالمحاصيل الزراعية الاستراتيجية.

١. **أهداف المبادرة الزراعية:** (عيدان، ٢٠١٠: ١٣٣)

أ. تشكل هيئة عليا للزراعة من خبراء عراقيين في مجال التنمية الزراعية وإعطائهم صلاحيات لمتابعة تنفيذ هذه المبادرة.

ب. توفير مستلزمات الانتاج الزراعي الأساسية مثل البذور المحسنة والمبيدات والاسمدة.

ج. أدخال التطور التكنلوجي في مجال الاستثمار الزراعي من خلال توفير الآلات والمكائن.

د. الاستفادة من مخرجات التعليم الزراعي وفي مقدمتهم ما تخرجه كلية الزراعة من مهندسين زراعيين لهم خبرة في هذا المجال.

ه. تخفيض معدل البطالة وذلك من خلال استيعاب الكثير من اليد العاملة العاطلة عن العمل.

و. حددت المبادرة أولويات الدولة في الاستثمارات الحكومية الضخمة في القطاع الزراعي والتي تضم مشاريع الري والبزل وتأسيس وحدات رقابة على المنتجات الزراعية والحيوانية.

ز. شراء الدولة المحاصيل الزراعية الاساسية بأسعار تحددها هي من أجل تحقيق استقرار في أسعار السوق وضمان المزارعين لتسويق إنتاجهم بأسعار مغرية للدولة.

٢. التخصيصات والمشاريع التي تبنتها المبادرة

أ. **دعم وزارة الموارد المائية**: يتم تخصيص مبالغ سنوية من قبل المبادرة الزراعية للثروة المائية في العراق من أجل بناء مشاريع استراتيجية وإصلاح بعض البنى التحتية واستصلاح الاراضي وتوسيع شبكات البزل ويتم تنفيذ هذه المشاريع عن طريق الهيئات العامة والدوائر التابعة للوزارة.

الجدول (٦): حجم التخصيصات والمصروف الفعلي لوزارة الموارد المائية للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)/مليار دينار عراقي

السنة	التخصيص المالي (1) مليار/دينار	المصروف الفعلي (2) مليار/دينار	نسبة الصرف % (2/1)
2011	308.521	172.985	56
2012	253.958	224.287	88
2013	258.290	218.005	84
2014	98.408	77.339	78
2015	31.000	17.927	57

المصدر: الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة الموارد المائية.

يتضح من الجدول أن هناك تفاوت في حجم التخصيصات المالية السنوية كما يظهر تفاوت نسبة الصرف حي بلغت أعلى نسبة صرف في عام 2012 وهي 88% البالغة (224.287) مليار دينار عراقي. بينما وصلت نسبة الصرف أدنى مستوى لها عام 2015 حيث بلغت 57% فقد كان المصروف الفعلي (17.927) مليار دينار عراقي ويعود سبب هذا الانخفاض إلى تخفيض التخصيص المالي من قبل المبادرة الزراعية بسبب خفض حصة المبادرة من النفقات العامة بسبب انخفاض الايرادات العامة التي حدثت نتيجة انخفاض اسعار النفط وكذلك تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة لعمليات تحرير بعض محافظات العراق من العمليات الارهابية.

ب. **دعم المشاريع الزراعية:** تم تخصيص مبالغ إضافية من قبل الدولة عن طريق المبادرة الزراعية من أجل تطوير وتحديث البنى التحتية للمشاريع الزراعية وإقامة مشاريع جديدة من أجل النهوض بواقع القطاع الزراعي في جميع محافظات العراق. وسنشير إلى أهم المشاريع الزراعية التي تبنتها وزارة الزراعة خلال فترة الدراسة وكما يأتي:

الجدول (٧): حجم التخصيصات الاستثمارية من وزارة الزراعة وتخصيصات المبادرة الزراعية وعدد المشاريع المنجزة للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

السنة	الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي (مليار دينار)	عدد المشاريع	نسبة الإنجاز %	تخصيصات المبادرة (مليار دينار)	عدد المشاريع	نسبة الإنجاز %
2011	96.512	136	-	7.400	16	-
2012	121.894	131	88	198.124	16	74
2013	124.487	110	84.1	130.710	10	75
2014	80.001	81	-	14.877	7	97
2015	22.286	71	27.8	2.782	5	3.4

الجدول من اعداد الباحثان بالاعتماد عل بيانات الخطة الاستثمارية، وزارة الزراعة (2015).

يظهر من الجدول (٧) أن الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي في عام (2011) أكبر من تخصيصات المبادرة الزراعية أما في عامي (2012-2013) فقد كانت تخصيصات المبادرة الزراعية أكبر من تخصيصات الانفاق الاستثماري الذي تحدده الدولة. أما في عامي (2014 و 2015) فقد كان الانفاق الاستثماري اكبر من تخصيصات المبادرة الزراعية. أن هذا التفاوت الذي يحصل في حجم المبالغ المخصصة للخطة الاستثمارية والمبادرة الزراعية يتأثر بشكل كبير بالوضع المالي للعراق لأن مصدر التمويل واحد وهو الموازنة العامة التي تتأثر بشكل كبير بالإيرادات النفطية والتي بدورها تشهد انخفاض وارتفاع بين الحين والأخر، ونلاحظ من الجدول أعلاه أن تخصيصات المبادرة الزراعية قد حققت أعلى مستوى لها في عام ٢٠١٢ حيث بلغت (١٩٨٠١٢٤) مليار دينار عراقي إلا أنها بدأت بالانخفاض بعد هذه السنة وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط وتدهور الوضع الأمني وضعف استرداد القروض لا سيما في المحافظات التي تميزت بكثرة المبالغ المخصصة لها وهي: (نينوى، صلاح الدين، ديالى، الأنبار).

ج. **المصارف الزراعية:** سعت المبادرة الزراعية منذ بداية عملها إلى انشاء صناديق إقراض تخصيصية لدعم المزارعين يتولى المصرف الزراعي التعاوني ادارتها وسنقوم بذكر هذه الصناديق:

الجدول (٨): صناديق المصرف الزراعي ورؤوس أموال تكوينها

ت	صناديق المصرف الزراعي	رأس المال الذي بدأ به عند تأسيسه عام 2008
1	صندوق التنمية الزراعية للمشاريع الاستثمارية الكبرى.	100 مليون دينار
2	صندوق إقراض تنمية الثروة الحيوانية.	40 مليون دينار
3	صندوق قروض المكننة الزراعية ووسائل الري الحديثة.	40 مليون دينار
4	صندوق تنمية النخيل.	30 مليون دينار
5	صندوق إقراض صغار الفلاحين والمزارعين.	---------

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الخطة الزراعية/وزارة الزراعة 2010.

تقوم هذه الصناديق بمنح المزارعين وأصحاب المشاريع والشركات الزراعية قروضاً ميسرة بدون فوائد مصرفية وبفترات تسديد مناسبة، يتم تخصيص مبالغ سنوية لكل صندوق من قبل ادارة الصناديق وتقوم مديريات الزراعة والمصرف الزراعي في كل محافظة بدراسة المشاريع المقدمة إليها وارسالها إلى لجنة الإقراض للمصادقة عليها. وفي أكثر الأحيان تكون المبالغ المقررة أكثر من المبالغ المخصصة وهذا بسبب عدم وجود خطة أنمائية صحيحة في بداية انطلاق المبادرة وعدم التزام مديريات الزراعية بحجم المبالغ المتخصصة له وكما مبين في الجدول (٩).

الجدول (٩): نسبة التخصيصات السنوية والمبالغ المصروفة للجنة العليا للمبادرة الزراعية للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) مليار دينار.

السنة	نسبة التخصيصات (1)	نسبة المبالغ المصروفة (2)	نسبة المصروف إلى المخصص (1/2%)
2011	2.400	0.452	18.8
2012	2.400	2.466	102.7
2013	2.040	0.532	26
2014	2.040	1.210	59.3
2015	2.040	1.000	44

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الخطة الاستثمارية/وزارة الزراعة 2015.

نلاحظ من الجدول أن هناك تفاوتاً بالنسب بين المبالغ المخصصة والمبالغ المصروفة حيث تراوحت ما بين (102.7-26%) وكان عام 2012 هو الأعلى فقد تجاوزت نسبته (102%) ويأتي هذا الارتفاع بسبب ارتفاع أسعار النفط وارتفاع المخصصات التي تقدمها الدولة إلى المبادرة الزراعية أما أقل نسبة فقد كانت عام 2013 حيث بلغت 26% وذلك بسبب انخفاض التخصيصات وانخفاض المبالغ المصروفة.

الجدول (١٠): اجمالي عدد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصناديق الإقراض للمدة (٢٠١١-٢٠١٥) / مليار دينار عراقي

السنة	عدد المستفيدين	المبالغ المصروفة بالدينار العراقي
2011	31662	506.800
2012	22364	469.245
2013	6454	256.823
2014	4831	169.987
2015	4257	145.323

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعة/قسم الاحصاء الزراعي للمدة (٢٠١١-٢٠١٥).

أما فيا يتعلق بعدد المستفيدين واجمالي المبالغ الكلية المصروفة للمدة (2011-2015) فإن الجدول (١٠) يبين ذلك، حيث يبين أن عدد المستفيدين قد سجل أعلى مستوى عام 2011 إذ بلغ 31662 مستفيد كما وصلت المبالغ المصروفة (506.800) مليار دينار عراقي، بعدها تراجعت المبالغ المصروفة إلى أدنى مستوى لتصل إلى (145.323) مليار دينار في عام 2015 والسبب في ذلك يعود إلى ضعف التخصيصات المالية بسبب تدهور الوضع الأمني في بعض المحافظات المهمة والتي كانت تحتل مستويات عالية في المبالغ وأعداد المستفيدين كما هو موضح في الجدول (١١).

الجدول (١١): اجمالي عدد المستفيدين والمبالغ المصروفة لصناديق الإقراض لجميع المحافظات للمدة (٢٠٠٨-٢٠١٥)/مليار دينار.

ت	المحافظة	عدد المستفيدين	المبالغ المصروفة
1	الأنبار	20240	419.509
2	بغداد	6962	199.074
3	ديالى	10803	192.941
4	نينوى	11973	190.275
5	واسط	9311	176.534
6	صلاح الدين	9879	152.646
7	بابل	4859	121.758
8	كربلاء	5256	111.228
9	القادسية	4256	98.300
10	البصرة	4500	78.834
11	ميسان	5491	68.082
12	ذي قار	4875	54.607
13	المثنى	1373	44.939
14	كركوك	1464	30.593
15	النجف	2286	29.868
	المجموع	105337	1959196

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة الزراعية/قسم الاحصاء الزراعي.

نلاحظ الجدول (١١) ان محافظات (الأنبار، ديالى، صلاح الدين، نينوى) بالإضافة إلى مناطق حزام بغداد التي تعرضت لعمليات ارهابية وعسكرية عام 2014 تقع ضمن المحافظات الأولى في اعداد المستفيدين والمبالغ المصروفة وهنا تشير بسبب الخسائر التي تعرضت لها هذه المحافظات والتي أثرت سلباً على صناديق إقراض المبادرة الزراعية بالإضافة إلى الخسائر التي لحقت بالمشاريع الموجودة في هذه المحافظات بسبب ما تعرضت له من تدمير شامل.

الجدول (١٢): نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لجميع الأنشطة الاقتصادية في العراق للمدة (٢٠١١-٢٠١٥)

السنة	النشاط الزراعي (1)	جميع الأنشطة (2)	نسبة 2/1
2011	5704887737	273795889434.00	0.02083628
2012	1307364181.50	35033925945.80	0.03731709
2013	7257511130	50285093770.00	0.144327286
2014	505721555	52441264678.40	0.00964358
2015	185105408.9	45528386043.00	0.004065714

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء.

الجدول (١٣): علاقة الانفاق الاستثماري وعدد المستفيدين
ونسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي

السنة	الانفاق الاستثماري للقطاع الزراعي (مليار دينار)	عدد المستفيدين	نسبة تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي
2011	96.512	31662	0.02083628
2012	121.894	22364	0.03731709
2013	124.487	6454	0.144327286
2014	80.001	4831	0.00964358
2015	22.286	4257	0.004065714

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط/الجهاز المركزي للإحصاء.

ثانياً. نسبة اجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي: يعرف رأس المال الثابت بأنه (ذلك الجزء من رأس المال الذي يوجد على شكل وسائل انتاج مثل الأبنية والآلات والأجهزة والطاقة والمواد الأولية وغيرها) حيث يعتبر رأس المال الثابت ذو أهمية عالي في اقتصاد البلد ومؤشر للخطة التنموية، التي يسعى الاقتصاد لتحقيقها لأنها تعكس حجم الطاقات الانتاجية التي يمتلكها البلد، ونلاحظ من الجدول (١٢) أن نسبة تكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي من اجمالي تكوين رأس المال الثابت لبقية القطاعات أن أعلى نسبة له كانت عام 2013 حيث بلغت (0.144%) وهذ ا يعود لعدة أسباب منها ارتفاع الانفاق الاستثماري والذي بلغ (124.487) مليار دينار لنفس السنة وهو أعلى مبلغ خلال فترة الدراسة كما موضح في الجدول (٧) بالإضافة إلى ارتفاع عدد المستفيدين الذي بلغ 6454 شخص خلال نفس السنة كما ذكر في الجدول (١٠) وهو أيضاً أعلى عدد تحقق خلال مدرة الدراسة أما بقية السنوات فقد شهدت انخفاض مستمر ويعتبر عام 2015 أقل نسبة لتكوين رأس المال الثابت في القطاع الزراعي حيث بلغ رأس المال الثابت عام 2015 حوالي (0.004) وهذا بسبب انخفاض أسعار النفط بالإضافة إلى تردي الوضع الأمني

وتخصيص الموارد المالية إلى العمليات العسكرية وتحرير المناطق التي كانت تعاني من عدم وجود استقرار أمني فيها.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات:

١. تراجع نسب مشاركة القطاع الزراعي في الناتج الاجمالي المحلي الاجمالي والدخل القومي بالإضافة إلى انخفاض نصيب الفرد العراقي من الناتج الزراعي خلال مدة الدراسة وهذا مؤشر واضح على وجود مشاكل يعاني منها هذا القطاع الاقتصادي وهو مؤشر أيضاً لوجود أزمة زراعية كبيرة جداً.
٢. احتلت مشكلة المياه أهمية كبيرة لأنها من أهم وأكبر المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.
٣. أثر الانفتاح الاقتصادي الذي بدأ منذ عام 2003 على القطاع الزراعي بالإضافة إلى سياسة الاغراق ودخول منتجات زراعية مستوردة وعدم فرض ضرائب كمركية على هذه المنتجات.
٤. على الرغم من المحاولات العديدة للنهوض بالواقع الزراعي في العراق ومن ضمن هذه المحاولات هو المبادرة الزراعية التي أطلقتها الدولة عام 2008 والدعم المالي الذي قدمته خلال مدة الدراسة إلا أنها لازالت متواضعة قياساً بالتحديات التي تواجه هذا القطاع.
٥. ان التخصيصات الاستثمارية للزراعة والموار المائية متفاوت وغير مستقر وذلك بسبب اعتمادها على الايرادات السنوية في الموازنة العامة والتي شهدت ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لأسعار النفط خلال مدة الدراسة.
٦. حقق الناتج الزراعي أعلى مستوى له في عام 2013 حيث بلغ 7459173.9 مليون دينار عراقي، ويقابله في نفس السنة ارتفاع التخصيص المالي لوزارة المواد المائية حيث بلغ أعلى مستوى له وهو 258.290 مليار دينار السنة (2013) حيث بلغ الانفاق الاستثماري أعلى مستوى وهو 124.487 مليار دينار عراقي يقابله تخصيص المبادرة الزراعية الذي بلغ 130.710 مليار دينار ومن هذا نستنتج أن زيادة التخصيصات المالية قد أثرت بشكل ايجابي نحو تحقيق تنمية زراعية.
٧. الانخفاض المستمر والحاد في معدل تكوين رأس المال الثابت للقطاع الزراعي بسبب انخفاض وقلة الدعم الحكومي له وعدم توظيف امكانيات المبادرة.

ثانياً. التوصيات

١. اعتماد سياسات وبرامج منظمة لاستيراد السلع الزراعية بما يساهم في تشجيع الزراعة المحلية وتقديم الدعم لها من خلال:
   - ❖ اتباع سياسة دعم الاسعار.
   - ❖ وضع تعريفة كمركية على المواد الزراعية المستوردة.
٢. معالجة وتأهيل المشاريع الإروائية واستخدام الطرق التكنلوجية الحديثة في الزراعة مع وضع سقف زمني لمعالجة أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع.
٣. دعم وتطوير بنود المبادرة الزراعية من خلال تذليل العقبات التي تواجه الإقراض للمستثمرين وصار المزارعين من أجل تشجيعهم على تطوير الزراعة.
٤. زيادة حصة القطاع الزراعي من النفقات العامة لأنه المكون المهم في الناتج المحلي الاجمالي.
٥. اجراء مراجعة جديدة على اتفاقيات تحرير التجارة ومنها الاتفاقية الزراعية لمنظمة التجارة العالمية WTO.

المصادر

اولاً. نشرات رسمية

١. خزعل، موفق، ٢٠١٤، السياسات العسكرية الزراعية بين متطلبات نمو الانتاج وتصحيح الاختلال في التركيب المحصولي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد ٤٠.

٢. رحيمة، د. عبد الأمير، ٢٠١٣، القطاع الزراعي (واقعة ومشاكله وآفاق التنمية) بحوث منشور على الانترنت www.iraqicp.com.

٣. الهاشمي، رائد، ٢٠١٨، الواقع الزراعي في العراق-مشكلات وحلول، جريدة الصباح الجديد، 2018/10/10: http://newsabah.com.

ثانياً. البحوث الدورية

١. البدران، علاء هاشم، ٢٠١٥، واقع المياه في العراق المشاكل والحلول، مؤتمر تهديدات الواقع المائي في العراق، وزارة التخطيط.

٢. الراوي، أحمد عمر، ٢٠٠٧، مستقبل القطاع الزراعي في العراق في ضوء المتغيرات الجديدة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٣) السنة الخامسة.

٣. شنجار، عبدالكريم جابر، ٢٠٠٧، العراق ما بعد العقوبات الدولية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العدد (١٣)، السنة الخامسة.

٤. عبد الرزاق، طيب عثمان، ٢٠٠٨، انضمام العراق لمنظمة التجارة العالمية الاشكالية والمتطلبات، مجلة دراسات اقتصادية، بيت الحكمة، العدد ٢٠.

٥. العزي، عمر حميد، ٢٠١٠، استشراف مستقبل التنمية الزراعية في العراق في ظل أزمة الغذاء العالمية، جامعة بغداد.

٦. عيدان، أياد كاظم، ٢٠١٠، البيئة الاستثمارية الزراعية ودورها في جذب الاستثمار في العراق، جامعة بغداد.

٧. كاظم وعلي، بيداء جواد ورحيم حسين، ٢٠١٦ دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)، مجلة الكوت للعوم الاقتصادية والادارية، العدد (٢١)، جامعة واسط، ص٣٧.

ثالثاً. الرسائل والأطاريح

١. أحمد جبر سالم السالم، ٢٠١٠، واقع التنمية الزراعية المستدامة ومتطلباتها في العراق، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصادية-جامعة البصرة.

٢. الحيدري، حسين باقر يحيى، ٢٠١٦، الأبعاد الاستراتيجية لسياسات الاصلاح الاقتصادي وانعكاساتها على القطاع الزراعي في العراق للمدة (١٩٨٧-٢٠١٠)، رسالة ماجستير، جامعة واسط.

٣. السامرائي، هدى رعد هاشم، ٢٠١٨، قياس وتحليل دالة الطلب على محصول القمح في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

رابعاً. النشرات الاحصائية

١. وزارة التخطيط-الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠١١-٢٠١٦).

٢. وزارة الموارد المائية-قروض المبادرة الزراعية ٢٠١٥، قسم الاحصاء.

٣. وزارة الزراعة، شعبة الاحصاء الزراعي.